

المحكمة العليا الإسرائيلية تشرعن الترانسفير بحق أهالي قرية أم الحيران العربية في النقب!

صفحة (٥) من ٥

الميزانيات الطائلة المستثمرة في القدس الشرقية جاءت لتحقيق هدف تعزيز «السيادة الإسرائيلية» في المدينة المحتلة!

صفحة (٧) من ٧

المنتزه الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٥/٥/١٩م الموافق ١ شعبان ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٨ السنة الثالثة عشرة

المنتزه الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقرير جديد لمنظمة "يش دين" لحقوق الإنسان:

٨٥٪ من ملفات التحقيق حول جرائم المستوطنين في الضفة الغربية تعلق بسبب إخفاق الشرطة الإسرائيلية وإهمالها!

قال تقرير جديد نشرته منظمة "يش دين" ("يوجد قانون") لحقوق الإنسان أول من أمس (الأحد)، إن المستوطنين في المناطق المحتلة يفلتون من معظم من عقاب الشرطة جراء الجرائم التي يرتكبونها ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. وأشار التقرير الذي يحمل عنوان «الاتفاف على القانون»، إلى أن المنظمة تابعت خلال العقد الأخير عملية فرض سلطة القانون التي تتبعها الشرطة تجاه المستوطنين، كما تابعت التحقيقات التي أجرتها الشرطة، وأكد أن ذلك لم يسفر سوى عن نسبة صغيرة جدا من لوائح الاتهام والإدانة.

وفقا لمعطيات التقرير فمن بين ١٠٦٧ ملف تحقيق تابعتها المنظمة منذ العام ٢٠٠٥ وحتى نهاية العام الماضي ٢٠١٤، تم تقديم لوائح اتهام في ٧٤٪ من الملفات فقط. أما سائر الملفات فقد أغلقت في نهاية التحقيق من دون تقديم لوائح اتهام، وغالبيتها الساحقة (٨٥٪) أغلقت بسبب فشل التحقيق أو إخفاق المحققين في الوصول إلى المشتبه بهم أو جمع ما يكفي من الأدلة لتقديم لوائح اتهام.

وقالت «يش دين» إن ٦٠٥ ملفات تحقيق أغلقت بسبب عدم معرفة مرتكب الجريمة، الأمر الذي يشير إلى فشل الشرطة في الوصول إلى المشتبه بهم بازتكاب الجرائم. وقالت أيضا إن ٢٠٤ ملفات أغلقت بسبب عدم كفاية الأدلة، الأمر الذي يشير إلى فشل المحققين في جمع أدلة كافية لتقديم لوائح اتهام ضد المشتبه بهم المتهمين بازتكاب جرائم، بينها الاعتداء على فلسطينيين أو على ممتلكاتهم أو الاستيلاء على أراض فلسطينية خاصة.

وأظهر التقرير أن هناك ٧٧ ملفا تم إغلاقها بذريعة «عدم وجود تهمة جنائية»، ما يعني أنه لم ترتكب جريمة جنائية أو أن المشتبه به ليست له علاقة بالجريمة التي وقعت، وقدمت منظمة «يش دين» استئنفا على ٦٢ ملفا من بينها



المستوطنون، إرهاب بإشراف دولة الاحتلال.

بعد أن قام الطاقم الحقوقي لديها بفحص الملفات وتبين أن قرار إغلاقها لم يكن منطقيًا. كما أظهر التقرير أنه حتى في الحالات القليلة التي قدمت فيها لوائح اتهام فإن ثلث الإجراءات القضائية انتهت بإدانة كاملة أو جزئية، وأن ربعها تقريبا تم إلغاؤه أو شطبه، وأن ربعها تجنبت المحكمة فيه إدانة المتهمين.

وأكد التقرير أنه استنادا إلى مواد التحقيق فإن التحقيقات عادة ما تكون على مستوى متدن، وتتميز بالإخفاقات والنواقص في جميع مراحل التحقيق، وبعض هذه الإخفاقات يتعلقت بعدم

وزيرة العدل الإسرائيلية الجديدة:

لن أسمع للسلطة القضائية بالتدخل في أعمال السلطين التشريعية والتنفيذية!

مشيرة إلى أنها من بين هؤلاء المعارضين. وأضافت أن المؤيدين لتجريد الجمهور من حق القرار تفويض المحاكم هذا الحق يوصفون بأنهم قوى الخير، وشددت على أنها تعارض هذا التقسيم.

وكانت شاكيد في سياق كلمة ألقته خلال مراسم تسلمها مهام منصبها والتي أقيمت في مقر وزارة العدل في القدس أول من أمس الأحد، قالت إنه يجب تحقيق التوازن المطلوب بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وأضافت أنها ستعمل على تعزيز اختصاص الكنيست بصفته سلطة تشريعية، وعلى دعم قدرة الحكومة على العمل، كما

سحافظ على مكانة السلطة القضائية ووظيفتها. وفي الوقت نفسه أشارت إلى أنها لن تسمح للسلطة القضائية بالتدخل في أعمال السلطين الآخرين، وستسعى لرسم حدود واضحة لمصالحات كل سلطة منها.

وأثار تعيين شاكيد وزيرة للعدل انتقادات في الرأي بسبب أيديولوجيتها والمواقف التي عبرت عنها في الماضي، ولتعمها قوانين تغير مصلاحيات محكمة العدل العليا وتركيبه لجنة تعيين القضاة.

[طالع تقريراً مفصلاً ص ٧]

في تصريحات خاصة لـ «يديעות أحرונوت»:

مستشار سعودي سابق: مبادرة السلام العربية ما تزال سارية المفعول!

نتنياهو: التهديد الإيراني قد يساهم في توسيع عدد الجهات التي تمد أيديها للسلام في الشرق الأوسط

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو كرز الأسبوع الفائت أن هناك دولا عديدة في منطقة الشرق الأوسط باتت تعي الخطر الذي تشكله إيران بالنسبة إليها بل بالنسبة للعالم بأسره، وشدد على أن هذا الأمر ربما يساهم في توسيع عدد الجهات التي تمد أيديها للسلام. وكان آخرها في سياق كلمة ألقاها خلال الجلسة الخاصة التي عقدها الكنيست لإحياء ذكرى مرور ٧٠ عاماً لانتصار الحلفاء على ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية الأربعمائة الفائت، قال فيها أن مواجهة التهديد الإيراني ستحتل مكانا رئيسيا في أولويات حكومته الجديدة التي من المتوقع أن تواجه تحديات كثيرة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية. وأضاف أن العبرة التاريخية التي تم استخلاصها من الحرب العالمية الثانية تقضي بعدم تقديم تنازلات لنظام متطرف يدعو إلى إبادة شعب ولديه طموحات توسعية.

وعقب رئيس الحكومة على ما قاله مساعد المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية أن إيران لديها إذن الهي لتدمير إسرائيل، فأكد أن هذه الأقوال تثبت أنه حتى في حالة التوصل إلى اتفاق نووي بين إيران والدول الست الكبرى فإن طهران لديها مهمة مقدسة لن تتخلى عنها في تدمير دولة إسرائيل. ويسمع ممثلو الدول الكبرى المتفاوضون مع إيران هذا الكلام لكنهم برغم ذلك يواصلون المفاوضات كالمعتاد.

وأشار نتنياهو إلى أن هناك دولا عديدة في منطقة الشرق الأوسط باتت تعي الخطر الذي تشكله إيران وهذا الأمر ربما يساهم في توسيع عدد الجهات التي تمد أيديها للسلام.

وشدد نتنياهو على أن إسرائيل لن تكف عن المسعى الذي تقوم به لتحذير الدول الكبرى من أن التوصل إلى اتفاق ينطوي على تقديم تنازلات لإيران، سيبتين لاحقا أنه خطأ باهظ الثمن، وعلى أن إسرائيل ستدافع عن نفسها بقواها الذاتية أمام أي تهديد وقد أصبحت الآن خلافا للماضي قادرة على حماية نفسها إزاء التهديدات بالقضاء عليها، مشيراً إلى أن مثل هذه التهديدات واجهها اليهود قبل ٧٠ عاماً وجزوا عن حماية أنفسهم منها.

وتكلم في الجلسة رئيس تحالف «المعسكر الصهيوني» زعيم المعارضة عضو الكنيست إسحاق هرتسوغ فأكد أن على إسرائيل بذل قصارى جهدها لضمان الأمن والهدوء لمواطني الدولة من خلال استخدام القوة العسكرية وعقد تحالفات إقليمية والسعي المستمر للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع مع الفلسطينيين.

دعا مستشار سابق في الحكومة السعودية إسرائيل إلى الإعلان عن موافقتها على مبادرة السلام العربية لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، وقال إن العاهل السعودي الملك سلمان وكبار مستشاريه يؤيدون المبادرة.

ونقلت صحيفة «يديעות أحرונوت» أمس الاثنين عن مدير «مركز الدراسات الاستراتيجية والقانونية» في جدة الدكتور أنور عشقي، قوله إنه «بعد أن شكل رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حكومته الجديدة، فإنني أدعوه إلى أن يقول نعم لمبادرة السلام العربية. والمبادرة ما زالت سارية المفعول ومطروحة ولم تختف بعد تغيير الحكم في السعودية».

وأضاف عشقي، في مقابلة أجرتها معه مراسلة «يديעות أحرונوت» للشؤون العربية سمدر بيرري في العاصمة القطرية الدوحة، أن «الملك سلمان وكبار مستشاريه يؤيدون المبادرة. وحين الوقت لن توافق إسرائيل عليها أيضا. ولا توجد خطة سلام أخرى».

وأوضح عشقي أنه لا يتردد في التحدث إلى صحيفة إسرائيل لأن «الموضوع هام ويجب تمرير رسالة إلى نتنياهو والوزراء والجمهور الإسرائيلي مفادها أنه توجد خطة سلام بانتظار مصادقتكم عليها».

وتابع أنه «إذا وافقت إسرائيل على مبادرة السلام والتزمت بتطبيقها، فإن ٢٢ دولة عربية و ٢٠ دولة إسلامية أخرى ستتعهد بتطبيق العلاقات معكم»، وأنه «عليكم أن تستوعبوا أننا نريد التعايش بين الدول العربية وإسرائيل». وقال عشقي إن «السعودية تلتزم بتعهداتها دائما، وسترون عندما يحين أوان التطبيع أننا سنقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل سوية مع ٢٢ دولة عربية وسنقيم تعاونا تجاريا وعلاقات ثقافية».

واعتبر عشقي أنه «يقولون إن نتنياهو شكل حكومة متطرفة. هذا لا يزعجني بل على العكس. ومن الجائز أن هذا أفضل من أجل تحقيق السلام، لأنه إذا وافق نتنياهو ووزاراه على المبادرة، فإنه لن يعيقها أحد».

وحول تحفظات إسرائيل من المبادرة، قال عشقي إن «مبادرة السلام تنص على إخلاء المستوطنات وإسكانها بالفلسطينيين، لكن بإمكان إجراء تسال أدنى وفقا للمطالبات الأمنية وبموافقة الجانبين، والفلسطينيون الذين يقرروا ألا يعودوا سيحصلون على تعويض مالي». وتابع أنه سيجري مفاوضات حول «المواضيع الإشكالية» تحت رعاية السعودية والولايات المتحدة ومصر والأردن، وأن المبادرة تشكل الحل السياسي الأنسب لأنها تستند إلى قرارات الأمم المتحدة.

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

الدكتور ألون ليئيل لـ «المنتزه»: لا توجد معارضة متجانسة في الكنيست .. وقسم منها سيؤيد الحكومة الضيقة!

ليئيل: «من الناحية النظرية يوجد تخوف كهذا. لكن في هذه الأثناء لا توجد أية مؤشرات على أن الولايات المتحدة تعتزم ألا تستخدم الفيتو. فقد قال كيري قبل الانتخابات الإسرائيلية إن الولايات المتحدة تمنح إسرائيل مظلة فيما يتعلق بالفيتو حتى الانتخابات. وأن أصبحنا بعد الانتخابات، وهم منشغلون الآن بالاتفاق مع إيران، ولا أعتقد أنه يوجد هنا مؤشر على أن الولايات المتحدة لن تستخدم الفيتو. رغم ذلك فإنني أعتقد أن هذه أمور لا تتعلق بالولايات المتحدة، فإذا ازداد الرخ في أوروبا واعترفت المزيد من البرلمانات بفلسطين سوية مع دول أخرى أعضاء في مجلس الأمن، بعد توقيع اتفاق مع إيران في نهاية حزيران أو بداية تموز، فإن الأمور ستكون أوضح وخصوصا الموقف الأميركي».

(*) كيف تنظر إلى الملاحقة السياسية في إسرائيل ضد شخصيات يسارية، مثل المطالبة بمحاكمتك بتهمة «الخيانة» لأنك دعوت برلمانات أوروبية للاعتراف بفلسطين في حدود العام ١٩٦٧؟

ليئيل: «توجد أوساط في صفوف اليسار الإسرائيلي ليست فقط محبطة من الوضع العام، ومن عدم وجود تقدم باتجاه حل الصراع، وإنما هي أيضا مستاءة من أن اليسار البرلماني، مثل حزب العمل ولبيد، لا يكافح من أجل هذا الأمر، وحتى أنه أخفى مواقفه خلال الحملة الانتخابية. ولذا قلت لك في البداية إنه لا توجد معارضة برلمانية في المواضيع السياسية. وعليه فإن هناك جهات في المجتمع المدني تشعر بأن ثمة حاجة لن تدخل إلى هذا الفراغ، رغم أن الحكومة وقسما من الجمهور لا يجان ذلك. فهنا، برأيي، ينبغي الفصل بين المجموعة التي تدعو إلى الاعتراف بفلسطين في حدود العام ١٩٦٧، وأنا انتمي إلى هذه المجموعة، وبين مجموعة من الإسرائيليين الذين يدعون مؤخرا إلى مقاطعة المستوطنات، وقد رأيت عريضة وقعها ١٣٠٠ إسرائيلي تدعو إلى مقاطعة المستوطنات، ولم أوقع عليها. وحتى الآن لم يفعلوا شيئا ضدهم، وأعتقد أن هذه هي السياسة تجاههم رغم أن القانون يعاقب على الدعوة لمقاطعة المستوطنات. عندما تنظر إلى الكنيست والخارطة السياسية في إسرائيل وترى أنه لا يوجد بحث حقيقي في موضوع التقدم نحو تسوية، فإنه يوجد في المجتمع المدني الإسرائيلي كثيرون يشعرون بعدم ارتياح من حقيقة أن الاحتلال دخل عامه الـ٥٨، وسيبدلون كل ما بوسعهم من أجل ألا يدخل عامه الخمسين».

وهي عضو كنيست يمينية متطرفة جدا؟

ليئيل: «سيتعاملون معها مثلما تعاملوا مع ليبرمان. فليبرمان يسكن في مستوطنة وهو من اليمين وتحدث عن تبادل مكاني. وأعتقد أن الدول العربية وحتى الإسلامية التي لديها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مصر والأردن وتركيا، لم تتعامل مع ليبرمان وأعتقد أن هذا الوضع سيستمر رغم أن حطوفيلي معروفة أقل منه. وبإستثناء العالم الإسلامي فإن باقي الدول تعاملت مع ليبرمان ولا أعتقد أنه سيحدث تغيير كبير الآن. لكنني لا أعتقد أنها ستقود الدبلوماسية الإسرائيلية لفترة طويلة وأن نتنياهو سيعين وزير خارجية والأهمية ستكون لمن سيتولى هذه الحقبة الوزارية».

(*) هل يمكن أن تجدد إسرائيل الاستيطان وشرعة البؤر الاستيطانية نتيجة لضغوط دولية تُمارس عليها؟

ليئيل: «يصعب معرفة مستوى الضغوط التي ستمارس على إسرائيل. ولا توجد مؤشرات في هذه الأثناء على أن الولايات المتحدة ستمارس ضغوطا. الولايات المتحدة هي الجهة التي لديها أكبر إمكانيات للضغط على حكومة إسرائيل. كذلك فإن الضغوط الأوروبية، في الشهور الثلاثة الأخيرة من العام الفائت، وكل قرارات البرلمانات للاعتراف بفلسطين، زال تأثيرها في الشهور الأولى من العام الحالي، والسبب الأساس برأيي هو الاعتداءات التي حدثت في أوروبا، وخصوصا في باريس. وأن توجد مؤشرات على استئناف هذه الضغوط، ومن بين هذه المؤشرات البيان الأخير للفاتيكان، وهناك عدة دول بدأت برلماناتها تبحث في الاعتراف بفلسطين، وهناك التصويت في فيينا والذي لا أعرف كيف ستكون نتائجه. والسؤال بشأن أداء إسرائيل في المستقبل مرتبم بدأ جسم الضغوط عليها. فإذا اتجهت الضغوط إلى المزيد من اعترافات برلمانات بفلسطين وإذا نجح الفلسطينيون في تجديد تسعير من مؤيدة في مجلس الأمن لمشروع قرار الاعتراف بفلسطين وإرغام الولايات المتحدة على تحديد موقفها، فإن من الجائز أن يكون للضغوط تأثير أكبر. لكن لا توجد حاليا ضغوط مؤثرة، وهذه الضغوط لا يشعربها الجمهور الإسرائيلي، ولذلك لا أعتقد أن الحكومة موجودة تحت ضغط دولي الآن».

(*) لا يوجد تخوف في إسرائيل من احتمال عدم استخدام الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن والا تمتع قرارات ضدها؟

المنتزه

المنتزه

تغطية خاصة: انطلاق حكومة نتنياهو الرابعة

سيناريوهات ثبات حكومة نتياهو الجديدة وسقوطها!

لا يستطيع نتياهو العمل فترة طويلة مع حكومة تتركز على أغلبية حد أدنى في الكنيست كل واحد من الخيارات أمامه مليء بالعراقيل ما يجعل حكومته مهتزة*



حكومة نتياهو الجديدة: ائتلاف صعب. (رويتزر)

وهذا تحالف يرتكز على ٧٥ نائباً، لكنه سيشكل ضربة سياسية لحزب الليكود، الذي حصر ذاته في الانتخابات الأخيرة بشكل أكثر من ذي قبل في معسكر اليمين واليمين المتشدد، وتحالف كهذا سيكون "خزقاً للثقة" في حسابات جمهور مصوتيه، وما من شك سيدفع ثمنه نتياهو، أضاف إلى هذا أن كتلة "الليكود" ذات الغالبية الساحقة من اليمين الأشد تطرفاً لن تقبل بحكومة كهذه.

كل السيناريوهات التي أمام نتياهو بمثابة حقول متفجرات مزروعة، ومهما يصمد هذا السيناريو أو ذلك، سيفقد حتماً على لغم يفجره، ولذا فإن الانتخابات الإسرائيلية الجديدة مسألة وقت، وقد تكون بحسب التوقعات في غضون عامين أو حتى أقل.

بالإمكان القول إن نتياهو بدأ في هذه الأيام رقصة الموت السياسي الأخيرة. وحكومته الجديدة أشبه بجزع ورقي قد ينهار في أي لحظة. فعلى مدى سنين نجح نتياهو في التفرد على الأوج العائمة كي يجتاز الأهرام السياسية، ولكنه الآن يبدو أنه وصل إلى المقطع الأكثر هيجاناً من بين الأهرام التي اجتازها، ما يجعل الأرواح العائمة أكثر اهتزازاً، فإن صمد نتياهو في الأيام الأخيرة، وعرض حكومة جديدة مسالمة وقت، وقد تكون بحسب التوقعات في غضون عامين أو حتى أقل.

بإمكان القول إن نتياهو بدأ في هذه الأيام رقصة الموت السياسي الأخيرة. وحكومته الجديدة أشبه بجزع ورقي قد ينهار في أي لحظة. فعلى مدى سنين نجح نتياهو في التفرد على الأوج العائمة كي يجتاز الأهرام السياسية، ولكنه الآن يبدو أنه وصل إلى المقطع الأكثر هيجاناً من بين الأهرام التي اجتازها، ما يجعل الأرواح العائمة أكثر اهتزازاً، فإن صمد نتياهو في الأيام الأخيرة، وعرض حكومة جديدة مسالمة وقت، وقد تكون بحسب التوقعات في غضون عامين أو حتى أقل.

السابقة، وثانياً، حسابات أحزاب اليمين المتطرف التي غيرها بزيادة قوة حزبه على حسابها، وثالثاً، مجموعة نواب وزراء "الليكود" الذين لم يحصلوا على مناصب وزارية وبرلمانية تلائم طموحاتهم. فقد اضطر نتياهو في تركيبة الحكومة الجديدة إلى التوجه مجدداً لكتلتي المتدينين المتمزتين "الحريديم" الذين استبعدهم من حكومته السابقة كي يطبق سياسة اقتصادية صفرية تشفوية تضرب الشرائح الفقيرة والضعيفة. والاتفاقيات التي أبرمها "الليكود" مع الحريديم فيها نقض للكثير من بنود سياسته الاقتصادية، إلى جانب إلغاء فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبانهم، دفعت رئيس حزب "يسرائيل بيتينو" أفغدور ليرمان إلى خارج الحكومة، وقرار ليرمان لا يعكس "مبدئية" كما يحاول عرضها، وإنما ليرمان ينظر إلى الانتخابات المقبلة، ويراهن على كسب ثقة جمهور من اليمين المتشدد الذي يعارض "الحريديم" ويعتبرهم جمهوراً ابتزازياً يهدد مستقبل المشروع الصهيوني الأكبر (حول التناقضات ونقاط التصادم في حكومة نتياهو الجديدة أقرأ مادة أخرى في هذه الصفحة).

أما الحلقة الثانية، فهي أن نتياهو بدأ يدفع ثمن "غدره" لطفائه من اليمين المتطرف واليمين الاستيطاني، بعد أن اتبع استراتيجية انتخابية هدفت إلى كسب جمهور مصوتين من اليمين، على حساب أحزاب المستوطنين، وأيضاً على حساب حزب ليرمان "يسرائيل بيتينو". لذا فإن ابتزاز كتلة المستوطنين "البيت اليهودي" لنتياهو، لدى تشكيل الحكومة، والحصول على حثائب ووظائف بمستوى أكبر مما تستحق بموجب قوتها البرلمانية، كان جزءاً من تصفية الحساب. ومن المؤكد أن المستوطنين فتحوا الحساب، وسيطالبون نتياهو بالمزيد، من خلال مطالب سياسية ومالية تزيد من الضغط عليه خلال إدارته الحكومة الجديدة.

والحلقة الثالثة التي ستشدد على نتياهو هي حزبه، فقد نجح نتياهو في زيادة عدد مقاعد الليكود، بشكل فاق كل التوقعات، ما يعطى ٢٠ مقعداً في انتخابات ٢٠١٣ إلى ٣٠ مقعداً في الانتخابات الأخيرة، ولكن هذا شمل عدداً من الشخصيات يفوق بكثير عدد المناصب الوزارية والبرلمانية الهامة التي تبقت لحزب الليكود بعد ما تم توزيع الحثائب والمسؤوليات على الكتل المشاركة في الحكومة. وهذا المشهد قاد إلى اتساع حلقة "خائب الأمل" من نتياهو، وقد نشهد لاحقاً اصطفاكات في داخل حزب "الليكود" تهدف للإطاحة بنتنياهو من رئاسة الليكود، عند توجهه إلى الانتخابات البرلمانية المقبلة، ونذكر من هذا الفريق غلعاد إردان وسيلفان شالوم وتساخي هنيهي وآفي ديختر، وبإنتهم من خارج الكتلة البرلمانية غدعون ساعر، واصطفاك كهذا قد يجد له أسماء أخرى لاحقاً.

سيناريوهات توسيع الحكومة

الخطوة الأولى التي قد يسارع لها نتياهو في الأيام المقبلة، هي محاولة سنن ما يعرف باسم "القانون النرويجي"، الذي يجيز للوزير أن يستقبل من عضوية البرلمان، ليدخل مكانه المرشح التالي في لائحة حزبه البرلمانية، وفي حال استقال الوزير من منصبه الوزاري فيحق له العودة إلى عضوية البرلمان، مقابل خروج من دخل مكانه.

وورد هذا الاقتراح في الاتفاقيات بين "الليكود" وكل الكتل البرلمانية المشاركة، ولكن نتياهو يعرض مشروعاً مقلماً، بشكل قد يضمن له استبدال ثلاثة أو أربعة نواب، وهذا يعطيه متنفساً محدوداً في الحراك البرلماني، وهذا يبقى تحركاً تكتيكياً لا أكثر يهدف إلى زيادة عدد النواب الذين بإمكانهم البقاء لوقت أكثر في مبنى الكنيست، وحماية قرارات الحكومة عند التصويت عليها في الهيئة العامة واللجان البرلمانية.

أما حيل الخلاص الأكثر أماناً لنتياهو ليثبت حكومته لفترة أطول من باقي

كتب برهوم جرابسي:

تعد حكومة بنيامين نتياهو التي حصلت على "ثقة الكنيست" في الأسبوع الماضي، الثالثة من بين الحكومات الإسرائيلية الـ ٣٤ التي ارتكزت عند التصويت عليها في الكنيست على ٦١ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، وآخر حكومة كهذه شكلها مناحيم بيغن في العام ١٩٨١، قبل أن يوسعها لاحقا. وهناك اجماع على أن حكومة كهذه لن يكون بإمكانها أن تصمد طويلاً، وسيحتاج نتياهو إلى توسيعها بكتلة أخرى على الأقل، لأنه إذا اعتمد على التناقضات بين كتل المعارضة فإن داخل حكومته تناقضات لا تقل أهمية، وستؤدي إلى لاقال جدية تهدد بقاء الحكومة.

وما بدأ لنتياهو مع صدور النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية بمثابة انتصار شخصي له، بات اليوم مصدر هزيمة، أو بصيغة أدق بداية النهاية السياسية له، فليس فقط أن حكومته لن يكون بإمكانها الصمود حتى الموعد القانوني للانتخابات اللاحقة، خريف العام ٢٠١٩، بل إن مكانة نتياهو في حزبه "الليكود" شهدت اهتزازاً، وستشدد هذه الاهتزازات أكثر لاحقاً، على ضوء انتساع فريق "الخائب الأمل" في "الليكود"، إن كان من حازوا على مناصب وزارية، أو أولئك الذين بقوا خارج الحكومة، أو الذين دفع بهم نتياهو لينسحبوا من الحياة البرلمانية كلياً.

فقد ظهر نتياهو منذ الإعلان عن التوجه إلى انتخابات برلمانية مبكرة، بعد ٢٦ شهراً من سابقته، كمن يمسك بالأوراق جيداً في داخل حزبه، فشككت لائحة انتخابية قريبة جداً مما أرادها، واتبع استراتيجية انتخابية شرسة ضد حلفائه الطبيعيين من أحزاب المستوطنين واليمين المتطرف، ونجح في تضخيم قوة "الليكود" بشكل فوق المتوقع، على حساب حلفائه.

وأظهرت نتائج الانتخابات أن نتياهو قادر على تشكيل حكومة ثابتة، ترتكز على ٦٧ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، وبسبب التنافس السياسي القاهر بينها، بدت احتمالات صمود الحكومة حتى الموعد القانوني للانتخابات التالية، في خريف العام ٢٠١٩، أكثر من أي حكومة أخرى شكلها نتياهو، إلا أن نتياهو اطمأن كثيراً لنتيجة الانتخابات، دون أن يأخذ بعين الاعتبار تضارب المواقف على صعيد القضايا الداخلية، وحاجة كل واحدة من الكتل البرلمانية إلى التمسك بخطف سياسي وحزبي، يضمن لها البقاء على الساحة السياسية لفترة أطول.

وعلى أساس تلك الحسابات، قرر أفغدور ليرمان عدم الانضمام إلى الحكومة، في حين رأى تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الذي خسر أكبر عدد من المقاعد لصالح نتياهو في الانتخابات الأخيرة، أن هذا هو الوقت المناسب لبدء عملية تصفية الحساب وإعادة الاعتبار لهذا التحالف، فابتز نتياهو بغير جملة ضعيفاً داخل حزبه "الليكود".

كما لم يأخذ نتياهو بعين الاعتبار وجود من بقدرته التمرد عليه في "الليكود"، فقد داب نتياهو على تصفية كل من له احتمال بأن ينافس على رئاسة الحزب أنياً أو حتى مستقبلاً، وهذا ما فعله مع دافيد ليغي، ثم مع سيلفان شالوم قبل سنوات، ومع غدعون ساعر الذي غادر السياسة قبل أقل من عام، وها هو يفعل الأمر ذاته مع غلعاد إردان، الذي حصل على المركز الأول في الانتخابات الداخلية في الحزب، رغم أن شخصية إردان ليست من ذلك الصنف القادر على القيادة.

وقرر إردان البقاء خارج حكومة نتياهو، بعد أن لم يحصل على حقيبة وزارية تلائم مكانته في الليكود، ورغم أن احتمالات عودة إردان إلى الحكومة كبيرة جداً، إلا أن هذا يعني ضمناً إلى أن نتياهو الضعيف برلمانياً، ينتظره مواجهات أكبر مما يتوقع في حزبه "الليكود".

ثلاث حلقات تواجه نتياهو

يواجه نتياهو ثلاث حلقات تشد خناقها عليه، أولاً، تركيبة الائتلاف التي تلزمه بنقض سلسلة قرارات اقتصادية و"يهودية" اتخذها في الدورة

اتفاقيات الائتلاف تخلف نقاط تصادم حتمية بين أحزاب حكومة نتياهو!

صهيونية، مؤكداً أنه يشجع الهجرة من إسرائيل. ومن الواضح أن الدافع الأكبر لبنيامين نتياهو لبعيد طرح هذه المبادرة، هو نتيجة القائمة المشتركة الوجودية للفلسطينيين في إسرائيل في الانتخابات الأخيرة، فقد رفعت تمثيلهم من ١١ مقعداً إلى ١٣ مقعداً، وهذا مؤشر للمستقبل. ويعتقد نتياهو أن بإمكانه وضع مقاييس للمصوتين في الخارج تستثنى العرب حملة الجنسية الإسرائيلية كمرحلة أولى، ولاحقاً ضمان أن تكون مراكز الاقتراع بعيدة عن تجمعات مركزية للعرب في الخارج، أو أن نتياهو يبني على أنه لن تكون لدى العرب جاهزية للتصويت.

وعلى الرغم من أن جميع الكتل البرلمانية قد وقعت على هذا المشروع، إلا أنه حينما يأتي المشروع إلى الهيئة العامة سيؤدى من جديد الجدل الصهيوني-الديمقراطي، تماماً كما جرى حول قانون القومية الذي ساهم في تفكيك الحكومة السابقة، وهذا ما سيثير حفيظة حزب "كولانو" اعتماداً على أنه متمسك بمواقف يمينية تقليدية، فالتقليديون يعارضون قانوناً كهذا، لأنه ينظرهم يشجع الهجرة من إسرائيل، كذلك ليس من الواضح ما إذا ستردع كتلتنا "الحريديم" هذا القانون، لكونه سيعكس سلباً على نسبة قوتها الانتخابية، لأن أعداد "الحريديم" المهاجرين من إسرائيل قليلة مقارنة مع نسبة العلمانيين.

ويرى اليمين التقليدي ومعهم أيضاً اليسار الصهيوني، اعتماداً على جدل سابق ظهر في السنوات الأخيرة، أنه من ناحية أخلاقية، يجب عدم منح حق التمثيل لمن لا يشارك في تحمل مسؤوليته المباشرة، وبموجب هذا المبدأ، فإن ليس فطالاً بمواجهة قضايا معييبة مطروحة باستمرار على جدول أعمالها، مثل القضايا الأمنية والحدود، وشكل التعامل مع التهديدات الأمنية وتقاسم الموارد.

كذلك فإن حجر أساس الحركة الصهيونية هو إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في "أرض إسرائيل"، ودولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وهي الدولة الوحيدة التي فيها لليهود استقلال سياسي وشعبي يهودي، وجمع الشتات هو حجر أساس للحركة الصهيونية، ولهذا فإن منح حق التصويت للمهاجرين من إسرائيل يعني منح شرعية للهجرة من إسرائيل، خاصة على ضوء حقيقة أن هؤلاء كانوا في إسرائيل واختاروا الهجرة منها، وفق كهدا يشوش الحدود بين قيم العيش في إسرائيل والعيش خارجها.

لربما بإمكان القول إن نتياهو جعل اتفاقيات الائتلاف بالضبط كمن يعطي لسيارات قادمة من اتجاهات مختلفة حق المرور في آن واحد عند كل تقاطع طرق، ما يعني حالة تصادم مستمر، قد لا نشهده في الأشهر القليلة الأولى للحكومة، ولكنها ستبقى بمثابة اللغام في طريق الحكومة الذي قد يكون قصيراً في حال لم يتم توسيع الائتلاف.

أن القانون سي طرح من جديد مسألة "من هو يهودي"، وهي قضية تعلو وتخبو من حين إلى آخر، كما أن القانون بطابعه العنصري يخلق حالة حرج لليهود في أوطانهم في العالم. كذلك في الائتلاف الحالي تتحقق كلتا المتزمتين "الحريديم" من القانون، من جوانب الشريعة اليهودية، فالحريديم يتخوفون من طابع القوانين "الدستورية"، أو تلك التي يطلق عليها مصطلح "قانون أساس"، فمثلاً نص قانون "القومية" المتداول، يقول إن الكيان الإسرائيلي الحالي هو دولة اليهود في العالم، وهذا ينقض رواية "مملكة إسرائيل" التوراتية، التي سيقمها المسيح حينما يأتي إلى العالم مرة لولة، ولكن الحريديم لا يجاهرون بهذا الخلاف، ويتكفون بالقول إن مكانة الشريعة ليست بالقدر الكافي في هذا القانون.

كذلك فإن حزب "كولانو" (كلنا) يعارض القانون، من وجهة نظر اليمين العقائدي التقليدي، ويرى أن لا حاجة لإسرائيل به، ويهدف تجاوز هذه العقبة، اتفق حزب "الليكود" مع شركائه على تشكيل لجنة من وزراء ومختصين للبحث في صيغة مقبولة، وحسب محللين، فإن هذه اللجنة ستكون مهمتها "قبر القانون"، وعدم عرضه في الدورة البرلمانية الحالية. لكن نواب الائتلاف سيواجهون حرجاً، إذا ما قرر أفغدور ليرمان طرح القانون من صفوف المعارضة، بهدف ضرب الائتلاف الحاكم، وهذا سيخلق خلافاً في داخل الائتلاف، وكان ليرمان قد هدده في ذات اليوم الذي أعلن فيه انسحابه من المفاوضات الائتلافية، أنه سيرى المبادرين للقانون من كتلتي "الليكود" و"البيت اليهودي" يعارضون مبادرة حزبه لترح "قانون القومية".

الجهاز القضائي والمراكز الحقوقية

أحد الأهداف المركزية التي وضعها نتياهو لنفسه منذ سنوات، ومعها أحزاب اليمين المتطرف و"الحريديم"، هو ضرب مكانة المحكمة العليا، والجهاز القضائي برمته، فبالنسبة للمحكمة العليا، يريد نتياهو واليمين المتطرف سحب الصلاحيات المطلقة للمحكمة بنقض قوانين أقرها الكنيست، ويقترح نتياهو قانوناً يجيز للكنيست سن القانون ثانياً، دون إمكانية أن تنقض المحكمة مرة أخرى، وهذا بند ورد في الاتفاقيات مع كتلتي "الحريديم" "شاس" و"يهودت هتوراة"، وكتلة المستوطنين "البيت اليهودي"، إلا أنه غاب عن الاتفاق مع كتلة "كولانو"، ويظهر مكانه بند يؤكد رفض "كولانو" له، وفي هذه القضية، لا يحظى نتياهو بأغلبية، حتى لو تلقى دعماً من ليرمان وحزبه، ويشار هنا إلى أن الخطوط العريضة للحكومة، التي عرضها نتياهو على الكنيست، غاب عنها اهتمام الحكومة بالحفاظ على الجهاز القضائي واستقلالته.

والبند الآخر، هو طلب نتياهو ومعها اليمين المتطرف بتغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، بحيث يزيد من تمثيل الجانب السياسي ويحول إلى أغلبية في اللجنة، ما يعني تسييس عملية اختيار القضاة، أكثر مما هو قائم حالياً، وهذا

«سلطة القانون» إذ تتحوّل إلى مجرد غطاء لتنفيذ أجنداث سياسيةٍ عنصريّة

بقلم: **ميسانة موراني (*)**

بعد ١٣ عاما من المرافعة القضائية، قررت المحكمة الإسرائيلية العليا أن تصادق نهائيا على هدم قرية عتير- أم الحيران وتهجير أهلها.

وقد جاءت المصادقة على أوامر الإخلاء بحجّة أن الدولة هي الجهة المالكة للأرض والتي «سمحت» للأهالي بالمكوث فيها، وعليه يمكن للدولة أن تعود عن قرارها وتأمّر السكان بإخلاء وهدم بيوتهم القائمة في هذه الأرض.

تتجاهل المحكمة في قرارها حقائقٍ أساسية، منها أنّ السلطات الإسرائيلية هي تلك التي نقلت السكان إلى الأرض قبل ٦٠ عاما بعد أن هجرتهم من أراضهم التي عاشوا فيها قبل النكبة، وهي تتجاهل أن قرار الهدم والإخلاء أتخذ في حينه بناءً على ادعاء السلطات أنّ الأهالي دخلوا الأرض بشكل غير قانوني، في المحكمة اتضح كذب هذا الادعاء حين عرضت وثائق تثبت الأمر الإسرائيلي الرسمي بنقل الأهالي إلى هذه المنطقة. نعم، انهارت الادعاءات الأساسية التي اعتمد عليها القرار، لكن ذلك لم يغيّر في القرار شيئا، إذا أنه قرار تعسفي لا يعتمد على منط العدالة القانونية ولا يمثّ اليها بصلة.

كذلك، حين اتخذت سلطات التخطيط قرارها، تأسس ادعاؤها على أن هذه المنطقة غير مخصصة للمباني السكنية، وأنها مخصصة لمساحات مفتوحة ولذلك لا يمكن أن تنام فيها قرية أو بلدة. لاحقا، اتضح خلال الإجراءات القضائية أن السلطات تنوي إقامة بلدة يهودية على أراضي القرية البدوية، ليستقط بذلك ادعاء آخر من ادعاءات الدولة، دون أن يسقط قرار التهجير التعسفي. خلال المداولات القضائية، اعترف ممثلو الدولة أمام المحكمة أنهم لم يفكروا بأي شكل من الأشكال في أن يدمجوا سكان القرية في البلدة الجديدة المخططة، وهذه حسابات يجب على لجان التخطيط بموجب القانون أن تأخذها بعين الاعتبار، لكنّها لم تفعل. رغم ذلك بقي القرار التعسفي على ما هو عليه.

في الأسابيع الأخيرة، توجه النواب العرب في الكنيست ممثلين عن القائمة المشتركة للمستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين، مطالبين بإقامة طاقم مهني لبحث أزمة المسكن في المجتمع العربي وتقديم حلول طويلة الأمد، كذلك طالبوا بتجميد أوامر الهدم في القرى والمدن العربية إلى حين إيجاد حلول جذرية لهذه القضية. ورفض المستشار القانوني اقتراح القائمة المشتركة، وأصرّ على سريان أوامر الهدم، وقد برز رفضه بحجة المساواة بين جميع المواطنين أمام «سلطة القانون».

قرار المستشار يشبه قرار المحكمة العليا إلى حد بعيد، من حيث أنّه يحتجّ وراء القانون الشكلى الجاف من أجل تنفيذ أجنداث سياسية عنصرية. هنا يظهر توجهه وكأنه يساوي بين جميع المواطنين، لكنّه في الحقيقة يتجاهل التمييز العميق الذي تنتهجه إسرائيل ضد المجتمع الفلسطيني في مجال الأرض والتخطيط، كما يتجاهل مسؤولية الدولة وسياساتها العنصرية وعان حالة جماعية إثنية من البناء غير المرخص في البلدات العربية. يروق للمستشار القانوني والمحكمة العليا تجاهل حقيقة أن أزمة المسكن في القرى والمدن العربية تنبع إلى حد كبير من ضيق مناطق النفوذ المخصصة للعرب الذين يشكّلون ٢٠ بالمئة من المواطنين في الدولة لكنهم يعيشون على ٢٫٥ بالمئة من الأراضي، وفي مناطق نفوذ ضيقة لم تتوسّع منذ قيام إسرائيل. كذلك يتجاهلان أن البناء غير المرخص ناتج عن أن معظم البلدات العربية لا توجد لها خارطة هيكلية محدثة، ولهذا السبب لا يمكن أصلا إصدار رخص بناء بأي حال من الأحوال. كذلك يتجاهلان التمييز المستمر في تخصيص الموارد، ففي العام ٢٠١٤ لم تتجاوز حصة العرب من مناقصات الشقق السكنية الجديدة التي أعلنتها دائرة أراضي إسرائيل سوى ٥ بالمئة من الشقق المسوّقة. كما يتجاهلان التهميش والإقصاء المنهجي من كل برامج الدعم الحكومي، ونجد مثلا واحدا على ذلك في برنامج «سعر الهدف» الذي سيتم تطبيقه لتخفيض أسعار الشقق السكنية في ٣٠ بلدة في إسرائيل ولا واحدة منها عربية.

في هذه الحالة، يتحوّل البناء غير المرخّص إلى ضرورة ماسّة في واقع القرى والمدن العربية. إن سلطة القانون، حتى بفهموها الحرّفي الجاف، تفترض أن تكون لكل مواطن إمكانية في أن يعمل وفق القانون قبل أن يحاسب على مخالفته. أيّ أنه لا يمكن محاسبة المواطن على مخالفته القانون إن لم يكن بوسعُه أن يفعل غير ذلك. بيد أن الظروف التي أنشأتها إسرائيل في البلدات العربية لم تترك أي مجال للعمل وفق القانون. حتّى لو أراء المواطنين العرب أن يصدروا تراخيص بناء، فلن يستطيعوا ذلك لأسباب كثيرة ناتجة عن سياسات التخطيط التمييزية في إسرائيل. ولذا لا يمكن في هذه الحالة الحديث عن مساواة في تطبيق «سيادة القانون».

إن تجاهل سياسة منمجة خلقت الفرق بين مجموعات مختلفة فيما يتعلّق بقانون التخطيط والبناء، والإصرار على تطبيق القانون بطريقة صارمة، بحولان مصطلح “سلطة القانون” إلى مجرد غطاء بيروقراطي وشكلي للدوافع الأيديولوجية الحقيقية من وراء سياسات التخطيط في إسرائيل. عمليا، يتناقض ذلك مع جوهر سلطة القانون، حيث من واجب السلطة الإدارية حين تفعل صلاحيّاتها، أن تنظر وتأخذ بعين الاعتبار الفروقات والاختلافات بين شرائح مختلفة، خاصة إن كان ذلك متعلقا بغبن وتمييز تاريخيين تجاه هذه المجموعة على خلفيّة انتمائها العرقي.

هكذا تخدم الشكليّة القانونية كاداة ناجعة إسرائيل من أجل التنبُّل من مسؤوليتها تجاه الأزمة التي أنتجتها حين يتعلّق الأمر بالمجتمع العربي، ففي قرار المحكمة بشأن أم الحيران، ترفض المحكمة العليا أن تنظر إلى الاعتبارات الإنسانية، الاجتماعية، التاريخية والسياسية، كما تتجاهل مسؤوليتها تجاه الوضع القائم، وتحسم بالإمكانية التقنية القانونية في أن تلغي الدولة “سماحها” للأهالي باستخدام الأرض، وأن تهجرهم، كذلك فإن المستشار القانوني، في رفضه البحث عن حل شامل لإشكالية البناء غير المرخص، يدافع عن سلطة القانون بمفهومها الشكلي فقط، ويتجاهل كليا حقيقة أن السياسة المماسسة طويلة الأمد هي تلك التي خلقت الأزمة الخائفة في المسكن داخل المجتمع العربي.

(*) حماية في قسم الأرض والتخطيط في مركز عدالة القانون.

أطلق مركز “عدالة” (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل)، يوم الجمعة الأخير، حملة شعبية وإعلامية واسعة تحت عنوان “لن تسقط أم الحيران”، بغية التصدي لمخطط هدم وتهجير قرية عتير- أم الحيران البدوية في النقب، وذلك بالتعاون مع مركز “حملة” لتطوير الإعلام الاجتماعي. وتأتي هذه الحملة، التي تتزامن مع حلول ذكرى النكبة الفلسطينية، في أعقاب قرار المحكمة العليا الإسرائيلية، الذي صدر يوم ٥ أيار الجاري، ويقضي بهدم القرية وتهجير أهلها لإتاحة المجال أمام إنشاء مستوطنة يهودية على أرضها تحمل اسم “حيران”. في ختام نحو ١٣ عاما من المرافعات والمداولات القضائية في هذا الشأن!

وجاء في تعريف هذه الحملة أنّ قرار المحكمة العليا يأتي «ضمن سلسلة هجمات هدم وتهجير مكثفة على بيوت وقرى الفلسطينيين، بهدف تهويد البلاد من شمالها حتى جنوبها»، كما دعت الحملة جمهور متابعيها عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى عدم التردد “في اتخاذ خطوات جماهيرية تليق بحجم القرارات والمخططات التي تدمّر وتهجر وتهدد وجوده”.

وستصدر خلال الأيام والأسابيع القربية سلسلة من المواد الإعلامية والمعلوماتية، المرئية والمكتوبة، حول قضية عتير- أم الحيران. واعتبر مركز “عدالة” أن قضية عتير - أم الحيران “قد دخلت مرحلة استفناد الأدوات القضائية وعلى مجتمعنا أن يتحمل دورا رياديا ومسؤولية تاريخية في الدفاع عن القرية وأهلها وبيوتها”، مشيرا إلى الاجتماع الذي عقدهت قيادات المواطنين العرب في إسرائيل في القرية نفسها، مساء الأحد الأخير، وجرى خلاله التباحث في الخطوات الجماهيرية المناسبة للدفاع عن القرية حتى إلغاء أمر الهدم والتهجير.

قرية أم الحيران

قرية عتير- أم الحيران هي واحدة من عشرات القرى “غير المعترف بها” في صحراء النقب، يطنها أبناء عشيرة أبو القيعان البالغ عددهم قرابة ألف نسمة. تقع القرية في منقطة وادي عتير شمال شرقي بلدة حورة (على شارع ٣١٦ شارع شوكت - عراد).

وتتنقسم القرية إلى منطقتين؛ أم الحيران وعتير. وقد أقيمت هذه القرية في العام ١٩٥٦ بأمر من الحاكم العسكري الإسرائيلي حيث تم تهجير أهلها، إبان النكبة الفلسطينية في العام ١٩٤٨. من منطقة “خربة زباله”، في منطقة وادي زباله، إلى منطقة اللقية ولم يسمح لهم بالعودة إلى خربة زباله لاحقا. وقبل قيام دولة إسرائيل، كان أهالي هذه القرية يقيمون في الشمال الغربي من منطقة النقب الجنوبية، في الموقع الذي أقيم فيه لاحقا “كيبوتس شوفال”. وقد تم تهجيرهم وإخلائهم من هناك في العام ١٩٥٢، ثم جرى نقلهم إلى منطقة “غابة يتير” التي تمتد على مساحة تبلغ نحو ٣٠ ألف دونم إلى الجنوب من مدينة بئر السبع. وحينما بدأ “الكيرن كييمت” (الصندوق القومي اليهودي) بفرس الأشجار في المنطقة لإقامة أعراش فيها، في العام ١٩٥٢، قرر الحاكم العسكري الإسرائيلي إخلاء السكان من المنطقة وتهجيرهم مرة أخرى فتم نقلهم إلى موقع قريتهم الحالية - أم الحيران - والتي يقيمون فيها منذ أكثر من ٦٠ سنة. وفي العام ١٩٥٦، طالب أبناء عشيرة أبو القيعان القائد العسكري بالعودة إلى أراضيهم، لكن طلبهم قوبل بالرفض، وأمرهم الحاكم العسكري بالانتقال للسكن في منطقة “وادي عتير».

وهكذا، استقرّ أبناء عشيرة أبو القيعان (الذين بلغ عددهم آنذاك نحو ٢٠٠ نسمة) في منطقة عتير-أم الحيران، منذ العام ١٩٥٦، حيث قاموا بتقسيم الأراضي بينهم للبناء وقاموا ببناء البيوت الحجرية وغيرها وشق الطرق وحفر الأبار لتجميع مياه الأمطار وزراعة وفلاحة الأراضي التي قامت إسرائيل بتاجيرهم إياها. وفي شهر تموز ٢٠١٠، قررت “اللجنة الفرعية للشؤون التخطيطية المبدئية” (التابعة للمجلس القطري للتخطيط والبناء) الاعتراف بقرية عتير - أم الحيران، سوية مع القرية الملاصقة لها، عتير، غير أن هذه اللجنة ذاتها عادت وقررت لاحقا (بعد ثلاثة أسابيع من قرارها الأول) إلغاء قرارها الأول بشأن الاعتراف بالقريتين، وذلك في إثر تدخل مباشر وغير عادي من جانب ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية.

وطوال هذه السنوات العديدة، التي تجاوزت الـ ٦٠، يعيش أهالي أم الحيران في قريتهم في ظل حرمانهم من أبسط مقومات الحياة الأساسية، بما في ذلك مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي، ناهيك عن انعدام أية خدمات، مثل التعليم والصحة وغيرها.

أما الآن، وحيال المخطط الحكومي لإنشاء مستوطنة “حيران” اليهودية الجديدة على أراضي القرية، فقد سارت الدولة وتجنّدت بمختلف مؤسساتها

الثلاثاء ٢٠١٥/٥/١٩م الموافق ١ شعبان ١٤٣٦هـ العدد ٣٥٨ السنة الثالثة عشرة



هدم في «أم الحيران».

المحكمة العليا الإسرائيلية تشرعن الترانسفير بحق أهالي قرية أم الحيران العربية في النقب!

*** حلقة جديدة في مخطط هدم وتهجير القرى الفلسطينية سعياً إلى تهويد البلاد، من شمالها حتى جنوبها!***

«العودة عن قرارها ومطالبة السكان بإخلاء بيوتهم القائمة هناك»!

وقد تجاهلت المحكمة في قرارها هذه جملة من الحقائق الأساسية، في مقدمتها أنّ السلطات الإسرائيلية هي تلك التي نقلت السكان إلى الأرض قبل ٦٠ عاما بعد أن هجرتهم من أراضهم التي عاشوا فيها قبل النكبة، وهي تتجاهل أن قرار الهدم والإخلاء حين أتخذ، أتخذ بناءً على ادعاء السلطات بأنّ الأهالي «دخلوا الأرض بشكل غير قانوني»، وهو ما تبين للمحكمة، بالوثائق الرسمية، زيفه وكذبه. غير أن هذا كله لم يغيّر شيئا من نتيجة عمدت المحكمة إلى التوصل إليها، مسبقا وسلفا كما يبدو!

واتخذت المحكمة العليا قرارها هذا بأغلبية قاضيين (هما: إيليكيم روبنشتاين، الذي كتب نص القرار، ونيل هندل) مقابل معارضة - جزئية - من القاضية دافنا باراك - إيزر، التي دعت، أساسا، إلى «قبول الاستئناف وأصدار أمر إلى الدولة بإعادة النظر في مسألة التعويض الذي سيمعن للمستأنفين في إطار عملية الإخلاء، من خلال فحص إمكانية المحافظة على علاقتهم وارتباطهم بالبيئة السكنية الخاصة بهم»!

حلقة أخرى في حرب الدولة ضد البدو في النقب

تكتسب قضية أم الحيران أهمية وخطورة مضاعفتين، ليس على خلفية واقع أهاليها تحديدا وما عانوه من اقتلاع وتهجير متكررين ومن حياة تنفقتر إلى أبسط وادنى المقومات الإنسانية فقط، بل بكونها تمثل حلقة أخرى في «مسلسل» الحرب الوجودية التي لم تتوقف الدولة عن شنّها على المواطنين العرب في النقب، وما تمثّله من عينة فاضحة للسياسات والمخططات الحكومية الإسرائيلية حيال المواطنين العرب البدو في النقب بأسرهم، تقوم أساسا على «مبدأ» أن جميع العرب البدو في النقب، سواء الذين ظلوا يقيمون على أراضيهم بعد نكبة ١٩٤٨ أو الذين تم إخلائهم وتهجيرهم مرارا، لا يمتلكون أية حقوق ملكية على أراضيهم، وهو «المبدأ» الذي أقرته المحكمة العليا الإسرائيلية بقرارها الأخير هذا بشأن عتير - أم الحيران وأسبغت عليه كامل المشروعية القانونية والقضائية!

وفي الترجمة العملية لهذا «المبدأ» -الذي اعتنقتها السلطات الحكومية الرسمية، حتى للاقتلاع والتهجير في أية لحظة اختارها السلطات الحكومية الرسمية، حتى ولو كان الهدف عنصريا خالصا ومن منطلقات عنصرية بحتة - جهرا وصراحة - يمثل استمرارا واضحا للسياسة التي اتبعتها الحركة الصهيونية شتى النكبة الفلسطينية وإبانها: تهجير المواطنين العرب من بيوتهم وأراضيهم لإحلال مستوطنين يهود وإسكانهم على هذه الأراضي فوق أنقاض هذه البيوت! وقد عبر مدير «إدارة الاستيطان في الوكالة اليهودية»، يارون بن عزرا، عن هذا الهدف بصورة صريحة، حين قال (في اقتباس ورد ضمن بحث أجراه «مركز الأبحاث والمعلومات» التابع للكنيست ونشر في كانون الأول ٢٠١١) إن «الهدف من هذا المخطط هو الاستيلاء على مساحات الأرض الأخيرة بما يضمن وجود وإسكانهم على هذه الأراضي القومية ومنع نشوء قطاع بدوي عربي إلى الجنوب من جبال اللخيل باتجاه مدينة عراد، على مشارف ديمونا وبيروحام، وكل المنطقة الواقعة بينها وبين بئر السبع»!

ويقضي هذا المخطط الاستيطاني بأن تستوعب مستوطنة «حيران» نحو عشرة آلاف مستوطن حتى العام ٢٠٣٠، علما بأن حركة «أور» الاستيطانية الدينية (من التيار «الديني القومي»)، التي تتكفل بالتجنيد والإعداد لهذه المستوطنة الجديدة، تأسست في العام ٢٠٠٢ في مستوطنة «عيلي» في الضفة الغربية وهدفها «الاستيطان في النقب والجليل وتطويرهما»، وهي تنشط بالتعاون مع «وزارة تطوير النقب والجليل»، «كيرن كييمت ليسرائيل» (الصندوق القومي اليهودي) وقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية. والمعروف أن السلطات الإسرائيلية كانت قد عمدت إلى تجميع البدو الذين بقوا في النقب بعد النكبة الفلسطينية - نحو ١٥ ألف إنسان يشكلون نحو ثمن السكان البدو في النقب قبل النكبة - وتركيزهم في منطقة تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة بئر السبع بلغت مساحتها نحو ١٠ ألف دونم وأطلق عليها «منطقة السياح». وقد شكّلت هذه المنطقة نحو ٧٪ فقط من مجمل المساحة الكلية لمحافظة بئر السبع، بينما تم إعلان جميع المساحات الواقعة خارج «منطقة السياح» مناطق عسكرية فتم إغلاقها وتسبيحها ومنع المواطنين البدو من الدخول إليها، خشية محاولتهم استعادة أراضيهم والعودة إليها. وخلال السنوات منذ ذلك الوقت، تقلّمت مساحة «منطقة السياح» إلى نحو الربع فقط من المساحة الأصلية، حتى أصبحت لا تزيد عن ١٪ فقط (!) من مجمل مساحة محافظة بئر السبع التي يشكل المواطنون البدو (١٩٢ ألفا) نحو ٣٪ من مجموع السكان فيها. ويقيم نصف المواطنين البدو في النقب في ٤٠ قرية غير معترف بها، منها عتير، أم الحيران، تمتد على مساحة تعادل ٢٫٧٪ فقط من مجمل مساحة منطقة النقب!

